الفصل الأول: الإطار العام للاستثمار

بعتبر الاستثمار أحد أهم الوسائل المكونة لأصول المؤسسة واستخدامات أية دولة، وتختلف مفاهيمه من باحث إل آخر وذلك حسب توجهاتهم الفكرية ونظرتهم إلى هذا المفهوم.

1-1) مفهوم الاستثمار:

يبقى تعريف الاستثمار واسع وغبر دقيق وبذلك يقع الاختلاف بين ثلاث نظرات أساسية في التحليل الاقتصادي و المالي ألا وهي النظرة الاقتصادية، المحاسبية والمالية.

- بالنسبة للاقتصاديين يفسر الاستثمار على أنه: " كل تضحية بالموارد الآن أملا في الحصول على نتائج في المستقبل شرط أن كون المبلغ الإجمالي أكبر من المصاريف الأولية "[1]
- بالنسبة للمحاسبين والماليين يعرف الاستثمار على أنه كل النفقات المادية وغير المادية التي تم صرفها لاقتناء الأصول الثابتة التي ستبقى بحوزة المؤسسة أكثر من دورة استغلالية.

1-2) أهمية الاستثمار:

إن تطور الدولة وتقدمها يقاس بحجم استثماراتها والذي يعتبر أهم العوامل المساهمة في رفع الدخل الوطني, وبالتالي رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي ونظرا لهذه الأهمية فإن الاستثمار يلعب دورا رئيسيا ومزدوجا في الاقتصاد ويهدف بصفة عامة إلى توفير مناصب شغل ورفع مستوى المواد الاستهلاكية والمساهمة في التنمية والمنافسة الداخلية والخارجية،

❖ فبالنسبة للاقتصاد فإن دور الاستثمار يكمن في أنه [1]:

- أحد مكونات الطلب، فالمؤسسات التي تقوم بعملية الاستثمار تسمح بتشغيل مؤسسات أخرى. والمداخيل التي توزعها هذه المؤسسات تحفز بدورها الطلب والنشاط الاقتصادي، لذلك عن طريق الاستثمار تحدث آلية المضاعفة عن النشاط الاقتصادي الذي يعرف بمضاعف الاستثمار؛
- كما أن الاستثمار يؤثر على العرض، إذ يؤدي برفع مستوى طاقات الإنتاج وأحجام المواد الموجودة, كما يسمح الاستثمار بإدماج عنصر الابتكارات داخل جهاز الإنتاج، لذلك فهو عنصر مهم داخل المؤسسة من خلال رفع ميزاتها التنافسية، ومحفز قوي لعملية التنمية الاقتصادية.

❖ وبالنسبة للمجتمع فأهمية الاستثمار تظهر خاصة في:

- أن إقامة الاستثمارات تؤدي إلى تشغيل طبقة هائلة من الأسر أو الإفراد العاطلين وبالتالي ضمان توفير لهم مداخيل فردية ومنه رفع مستوى الدخل الوطني والاستهلاك الإجمالي، وبهذا الصدد نوه العالم الاقتصادي الشهير كينز إلى ضرورة الاستثمار لامتصاص البطالة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية."[1]

---

[1] Abdellah BOUGHABA, analyse et évaluation des projets, berti ed, 1998, paris, p :7

[1]:.شوام بوشامة , مدخل في الاقتصاد, الجزء الأول, دار الغرب للنشر و التوزيع, 2000, ص:228د

[1]: كينز , النظرية العامة في الاقتصاد, موقم للنشر , 1991, ص:5:

3-1) تصنيف الاستثمارات:[2]

بصفة عامة يصنف الاستثمار حسب مجموعة من المعايير يذكر منها:

أ) تصنيف حسب طبيعة الاستثمار نجد:

استثمارات مادية – استثمارات معنوية – استثمارات مالية.

ب) تصنيف حسب الغاية أو الهدف:

استثمارات الاستبدال – استثمارات التوسع – الاستثمارات الإستراتيجية – استثمارات التجديد.

ت) تصنيف حسب نوعية النشاط الاقتصادي:

استثمارات صناعية – استثمارات فلاحية – استثمارات خدماتية .

ث) تصنيف حسب المعيار الجغرافي:

استثمارات محلية – استثمارات خارجية .

ج) تصنيف حسب المعيار القانوني:

الاستثمار العمومي – الاستثمار الخاص – الاستثمار المختلط .

3) أدوات الاستثمار:

يقصد باداة الاستثمار ذلك الأصل الحقيقي او المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ الذي سيستثمره، ويوجد عدة أدوات للاستثمار، وهي:

- الأوراق المالية؛
- العقارات؛
- المشاريع الاقتصادية؛
- العملات الاجنبية؛
- صناديق الاستثمار؛
- المعادن النفيسة.

4) عوائق وحوافز الاستثمار:

4-1) عوائق الاستثمار:

من بين أهم العراقيل التي تواجهها عملية الاستثمار يوجد:

- التكاليف؛
- ندرة رأس المال إلى جانب معوقات التمويل؛
- مشاكل التسويق؛

[2] شوام بوشامة , مرجع سابق،ص:26

- الضرائب والرسوم؛
- الصعوبات الإدارية؛
- العوائق القانونية.

2-4) حوافز الاستثمار:

تتمثل حوافز عملية الاستثمار في:

- الاعفاءات بمختلف أنواعها: الاعفاءات الجمركية، الاعفاءات الضريبية، تخفيض الرسوم؛
- التسهيلات والإعانات الحكومية؛
- ضمانات الاستثمار؛
- الحوافز المالية والتمويلية كالدعم المالي.

بالإضافة إلى عوامل أخرى تشجع وتحفز المستثمر على تحقيق عملية الاستثمار مثل:

- طبيعة السوق؛
- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار؛
- الاستقرار السايسي والاقتصادي للدولة؛
- بنية تحتية مناسبة للاستثمار؛
- بيئة إدارية بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص، وطرق الحصول على الخدمات المختلفة.

الفصل الثاني: قرارات الاستثمار

حتى تحقق المؤسسة اهدافها لا بد من قرارات تتخذ لتسيير نشاطها بطريقة عقلانية وجيدة وتوجيه أعمل أفرادها وفق خطط مدروسة. وتتم هذه القرارات من خلال عملية اتخاذ القرار.

1) مفهوم عملية اتخاذ القرار:

يمكن اعتبار عملية اتخاذ القرار وسيلة لحل المشاكل والاختيار بين عدة بدائل متاحة بهدف تحقيق أكبر عائد وباقل تكلفة. وهي سلسلة من الخطوات المتتابعة .

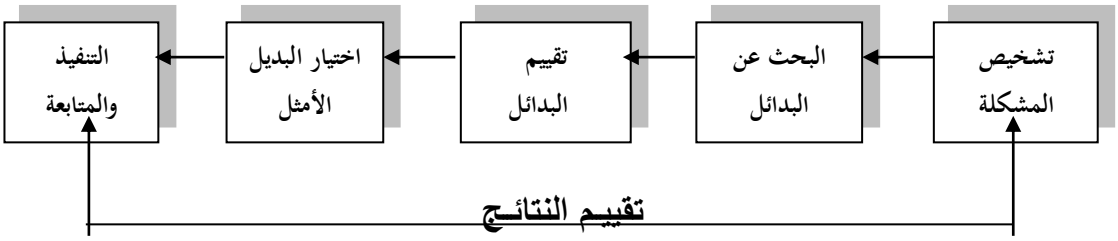

2) مفهوم قرار الاستثمار:

يعتبر قرار الاستثمار مشكلة تواجهها المؤسسة أو متخذ القرار والتي تتطلب المرور بمختلف مراحل عملية اتخاذ القارا للوصول إلى نتيجة واضحة، إضافة إلى أنه متعلق باستراتيجية المؤسسة على المدى البعيد وبقرارات المؤسسة على المدى القصير، وعليه يرتبط قرار الاستثمار بالعائد والمخاطرة.

على المؤسسة التنبؤ بالصعوبات التي تتعرض لها من كل الجوانب لأنها ستحدد مستقبلها ومصيرها، وبالتالي أي خطا في التقدير قد يؤدي إلى نهاية المشروع.

ولتفادي هذه الاختلالات التنبئية على المؤسسة أن تدرس مشروعها حسب الظروف التي ستنطلق فيه، حيث يمكن تصنيف هذه الظروف إلى ثلاثة أنواع، وذلك حسب المحيط الخارجي الذي تتكيف معه المنظمة:

- **ظروف التأكد:** تكون البدائل والمعلومات لحل المشكلة معروفة ومعلومة.
- **ظروف المخاطرة:** تكون البدائل معروفة ونتائجها مشكوك فيها أي تواجه مجموعة من الاحتمالات.
- **ظروف عدم التأكد:** وهي الأكثر صعوبة وتعقدا حيث تكون فيها البدائل غير معروفة وكذلك احتمالات حدوثها والعوائد المحتملة.

3) القرارات والقرارات الاستثمارية:

يمكن التمييز داخل المؤسسات بين القرارات المبرمجة (الروتينية/ الرتيبة) وبين القرارات غير المبرمجة (الجديدة/ غير الرتيبة) وهي ملخصة في الجدول الآتي:

عنصر المقارنة	القرارات المبرمجة	القرارات غير المبرمجة
نوع المشكلة	متكررة	جديدة
طبيعة المهمة	واضحة	غير واضحة بشكل دقيق
المعلومات	متوفرة إلى حد كبير	قليلة إلى حد كبير
عدد البدائل	متعددة	محدودة
القواعد والإجراءات السابقة	دائما	نادرا
المستوى الإداري لمتخذي القرار	الإدارة الإشرافية والوسطى في الغالب	الإدارة العليا
درجة المخاطرة	محدودة جدا	كبيرة جدا
أمثلة	طلبات اللوازم الدورية تسجيل الفواتير	التنويع في المنتجات– استغلال أسواق جديدة

أما القرارات الاستثمارية فهي تختلف حسب درجة المخاطرةو تحديدي البدائل المتاحة.

- قرارات تحديد اولويات الاستثمار؛
- قرارات قبول أو رف الاستثمار؛
- قرارات الاستثمار في ظروف التاكد؛
- قرارات الاستثمار في ظروف عدم التاكد والمخاطرة.
- قرارات تعتمد على التحليل الوصفي؛
- قرارت تعتمد على التحليل الكمي.

4) <u>العوامل المحددة لقرار الاستثمار:</u>

يواجه متخذ القارا العديد من الصعوبات في ظل الظروف التي سيتم انخاذ القرار عندها، لأن قرارات الاستثمار تتأر بمجموعة من العوامل يمكن أن تؤدي إلى نتائج أخرى، ومن بين هذه العوامل يوجد:

- الكفاية الحدية للاستثمار؛
- معدل الفائدة؛
- معدل الخصم؛
- حوافز الاستثمار؛
- مدى توفر مصادر التمويل؛
- حالة تفاؤل أو تشاؤم متخذ القرار.

5) العناصر المحددة لقرار الاستثمار:

يتخذ قرار الاستثمار من خلال مجموعة من العناصر التي تجعله مقيدا بها ولا يمكن تجاهلها من طرف متخذ القرار لانه بواسطتها سيقوم بقبول أو رفض المشروع الاستثماري، وتتمثل هذه العناصر في:[1]

- كلفة الاستثمار؛
- نفقات الاستغلال؛
- الإيرادات؛
- عمر الاستثمار؛
- الاهتلاكات؛
- القيمة المتبقية للاستثمار؛
- التدفق النقدي؛
- معدل الخصم.

[1] Hervé THIRIEZ, initiation au calcul économique, dunod, 1977, paris, p :43